خصخصة صناعة السينما

(دراسة أولية لاستكمال برنامج الخصخصة وطرق البيع)

أحمد عبد الوهاب (مصر)

مقدمة

ازداد تدخل الدولة المصرية فى النشاط الأقتصادى منذ الخمسينيات من القرن المنصرم، من خلال تأميم ملكيات الأفراد وإنشاء ملكيات جديدة، والإرتكاز على القطاع العام واعتباره حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية، ولكن لم ينجح القطاع العام فى تحقيق النمو الأقتصادى المنشود، بسبب تدنى مستوى الكفائة وتدهور الخدمة أو السلعة المقدمة وتفاقم الخسائر المالية التى أثقلت كاهل الموازنة العامة، مما جعل القطاع العام يمثل عبئًا على اقتصاديات الدولة.

ودفع ذلك الدولة فى التسعينيات الى تبنى برنامج الخصخصة والاعتماد على القطاع الخاص وترسيخ آليات السوق بهدف التوسع فى عملية الأنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل، وقد بلغ عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام والمعدة لدخول برنامج الخصخصة 314 شركة تابعة لـ27 شركة قابضة فى 1991/1992، تم خصخصة 168 شركة حتى 2010، وتبقى 146 شركة تابعة لـ9 شركات قابضة تظل تعمل تحت عباءة الدولة تحت مسمى شركات قطاع الأعمال العام، وذلك نظرًا لتوقف برنامج الخصخصة الذى أثير حولة الكثير من الجدل المجتمعى، فعلى سبيل المثال وليس الحصر الطرق التى تم بها تقييم الشركات المباعة فتحت الباب أمام الفساد فى تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية مثل ما حدث فى صفقة بيع عمر أفندى، حيث أن لجنة التقييم انتهت الى أن سعر البيع هو 1139 مليون جنية وأن هذا السعر تم التوصل اليه من خلال تقييم الأصول بالحد الأدنى، مثال على ذلك الأرض المملوكة للشركة فى مدينة نصر فى موقع يبلغ سعر السوقى للمتر فية خمسة آلاف جنية، بينما قدرته اللجنة بنحو ثلاثة آلاف جنية حتى لا تتهم اللجنة بالمغالاة فى السعر، ولكن تم البيع الفعلى بـ590 مليون جنية،[1] وبسبب العوار الذى أصاب عملية التسعير قررت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بإلغاء وبطلان عقد بيع 90% من أسهم شركة عمر أفندى المبرم بين الشركة القومية للتشيد والتعمير، وشركة أنوال، ومن تلك الأسباب التى أستندت عليها المحكمة فى بطلان عقد البيع، هو الثمن الذى بيع به عمر أفندى والبالغ 590 مليون جنية، حيث ارتأت المحكمة أن سعر البيع لا يتناسب مع الحقوق والامتيازات التى حصل عليها المشترى، حيث أن عدد فروع شركة عمر أفندى 82 فرع متعددة الأدوار تبلغ مساحتها نحو 77 ألف متر

1 الخصخصة قراءة نقدية للسياسة والآليات ولصفقات أثارت الجدل للدكتور/ أحمد السيد النجار

مربع ويبلغ عدد مخازنها الرئيسية 7 مخازن تبلغ مساحتها نحو 3061 متر مربع، وعدد المخازن الفرعية 65 مخزن مساحتها 3013 ألف متر مربع وتمتلك الشركة 35 شقة وأستراحة، و12 فيلا فى بلطيم و10 وحدات سكنية بمرسى مطروح، و146 سيارة نقل بضائع و55 سيارة ركوب و11مقطورة، ويبلغ عدد العاملين فى الشركة نحو 5820 عاملاً.2 والحقيقة أنه رغم ما أحاط بصفقة بيع عمر أفندى من عوار فى عملية البيع كما أرتأت المحكمة، فإن هذا لا يجب أن يجعلنا نغفل الدور الهام لبرنامج الخصخصة فى عملية الأصلاح الأقتصادى،3 وكيف أن برنامج الخصخصة يرفع العبء عن كاهل المواطن الذى يتحمل خسارة قطاع الأعمال العام فى شكل ضرائب تفرض عليه من قبل الدولة، حيث يعمل بقطاع الأعمال العام ما يقارب من 325 الف عامل وهذا الرقم يمثل 1.5% من إجمالى القوى العاملة، وبتكلفة أجور قدرها 7.5 مليار جنية مصرى، كما بلغت خسارة 46 شركة 2872 مليون جنية عام 2009،4 تحملها أفراد الشعب المصرى بصورة غير مباشرة عن طريق الضرائب التى تشكل المصدر الرئيسي لدخل الدولة.

وفى النهاية يهتم هذا البحث بالعودة الى برنامج الخصخصة وضرورة تلافى كافة العيوب التى تمت خلال الفترة الماضية، والتى كان عليها جدل إعلامي ورفض من المواطنين فى بعض من خطواتها، وذلك من خلال تحديد شركات من قطاع الأعمال العام، وتحديد آليات لبيعها وتسعيرها مع وضع آلية للرقابة، لتحقيق البرنامج بمنتهى الوضوح والشفافية. وبناء عليه فقد ركزت الدراسة على تحديد قطاع يصلح ليكون بمثابة مقياس لكفاءة البرنامج.

اختيار الشركات

I. الآلية المتبعة لاختيار الشركات

الآلية المتبعة فى تلك الورقة البحثية هى اختيار المنشآت الصغيرة والقليلة العمالة والانتاج المتعلقة بصناعة السينما وتحويلها من قطاع الأعمال العام الى القطاع خاص، مع تحديد طرق وآليات بيعها وذلك لكى تكون النواة التى تمكننا من استكمال برنامج الخصخصة، وبناء عليه فلقد اهتمت الورقة باختيار بعض دور العرض والبلاتوهات قليلة العمالة وقليلة الإنتاج والغير مستغلة الاستغلال الأمثل، لتكون بمثابة اللبنة الأولى لمشروع خصخصة صناعة السينما فى مصر، ولكى يتم استكمال نقل ملكية دور العرض والأستوديهات والمعامل من تبعية الدولة الى القطاع الخاص. مما يؤدى الى إتساع قاعدة الملكية وتعزيز المنافسة وتحفيز صناعة السينما.

II. تحديد الشركات

الشركات التى تهتم الورقة بطرحها كخطوة أولية لاعادة فتح برنامج الخصخصة، هى أولًا دور عرض مثل سينما الأهرام الصيفى وسينما ركس وسينما هونولولو وثانيًا أرض زراعية بجوار استوديو مصر.

دور العرض

a. سينما الأهرام الصيفى

2 الخصخصة قراءة نقدية للسياسة والآليات ولصفقات أثارت الجدل للدكتور/ أحمد السيد النجار

3 «دورالخصخصةفىتحسينالأداءالإقتصادي» ورقة بحثية مقدمة من المركز المصرى لدراسات السياسات العامة

4 إحصاء تم نشره فى مركز معلومات قطاع الأعمال تحت عنوان «ملخص أداء شركات قطاع الأعمال عام 2008/2009

تقع سينما الأهرام الصيفى، تقاطع شارع جمال الدين الأفغانى وشارع خاتم المرسلين وتبلغ مساحتها 2309 متر مربع وهى دار عرض صيفى مغلقة بلا مرافق أو آلات عرض أو كراسى.[5]

b. **سينما ركس**

تقع سينما ركس بميدان المنشية بالأسكندرية، ويعد هذا الميدان من أكبر ميادين الأسكندرية وتتميز تلك المنطقة بأنها سكنية وتجارية، وتبلغ مساحة السينما 1725 متر مربع وهى مغلقة وصدر قرار لها بالتنكيس والسينما تحتاج الى هدم وأعادة بناء، وتطل الواجهة الرئيسية على شارع الغرفة التجارية والواجة الثانية على شارع الأهرام والثالثة على شارع كريت والرابعة شارع كليات باشا.[6]

c. **سينما هونولولو**

تقع بشارع أمين شعراوى بحدائق القبة على مساحة 2000 متر مربع وتقع فى منطقة سكنية وهى مغلقة.[7]

أرض زراعية

a. **أرض زراعية**

أرض زراعية بجوار أستوديو مصر غير مستغلة الأستغلال الأمثل حيث يتم تأجيرها كأرض زراعية ، وتبلغ مساحتها ثمانية أفدنة ونصف الفدان.[8]

طريقة البيع

a. **بيع أصول المنشأه بالمزاد العلني**

هذه الطريقة تأخذ شكل شراء أصول المنشأه بصفة أساسية، بمعنى أخر تقوم الدولة ببيع ك لما تملكه المنشأه من أصول (مبانى – الالات – معدات)، وبنهاية عملة البيع ينتهي وجود المنشأه إلى الابد من كيان تابع للدولة الى كيان خاص، ويتم تنفيذ هذا النوع عن طريق المزاد العلني.

- الاتجاه هو بيع المنشأة بالكامل ولكن لا يمكن تحقيق ذلك خلال فترة عمل المنشأة أى ممارسة نشاطها الطبيعي لذلك تم أختيار منشآت متوقفة عن العمل أو ذو ناتج وحجم عمالة محدود، فقد تضطر الحكومة إلى حلها وتصفيتها، وبيع أصولها «مع ديونها أو بدون هذه الديون» إلى المستثمرين من القطاع الخاص، الذين يقومون بدورهم بتكوين شركتهم الجديدة من خلال السيطرة على كل الأنشطة التي كانت تمارسها المنشأة الحكومية المنتهية، وتتمتع هذه الطريقه بتسيل المنشأة، وسداد أية ديون متعلقة عليها وزيادة نسبة قاعدة الملكية الفردية.
- آلية التقييم بالنسبة للأصول المطروحة للبيع للقطاع الخاص، يجب أن يتم التقييم أو التسعير للأصول من قبل لجنة مكونة من الجهة الحكومية التى يتبعها الأصل والمالك الحقيقى للقطاع العام، وهو الشعب من خلال ممثلية فى البرلمان "مجلس الشعب" والمجلس المحلي ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتلافى أخطاء التقييم السابقة والتى كانت تعتمد على جهة حكومية أو

5 دراسة مقدمة من شركة الصوت والضوء والسينما بعنوان «فرص الأستثمار فى السينما»
http://www.soundandlight.com.eg/AboutCompany/Investment__opportunities.aspx
6 المرجع السابق
7 المرجع السابق
8 المرجع السابق

محلية أو أجنبية، مخولة من قبل الحكومة المصرية بعملية التقييم مما يفتح الباب لعمليات الفساد من خلال تخفيض قيمة أسعار الأصول السوقية الحقيقية عند طرحها للبيع لصالح مستثمر أو مجموعة مستثمرين،[9] كما يجب إشراك جهاز حماية المنافسة المصري أثناء عملية التسعير والبيع لضمان عدم نشوب أي ممارسة احتكارية.

- آلية الرقابة على البيع بالمزاد العلنى، يتميز البيع بالمزاد العلنى بدرجة كبيرة من الشفافية وكما أنه يساهم فى تعظيم إيرادات الدولة من الخصخصة علاوة على أنه سريع وغير معقد، ولكن يمكن للمستثمرين أن يعقدوا اتفاقيات فيما بينهم أو مع الدولة لتحديد سعر الشركات التى تطرح في المزاد عند سعر معين، وبالتالى فإن تلك الأسعار لا تعكس السعر الحقيقي أو السوقى للمنشأة محل البيع، ولكى نمنع تلك الإتفاقيات يجب على الدولة العمل على وجود عدد كبير بين المتنافسين أثناء عملية البيع، والإعلان عن المزاد فى وسائل الإعلام المسموعة والمقروئة والمرئية، وطرح كراسة تحمل فى طياتها وصف دقيق للشركة محل المزاد ويتضمن ذلك الوصف السلبيات والإيجبيات للشركة الواقع عليها البيع، ووضع لجنة رقابية تراقب عمل المزاد ويحق لها إلغاء المزاد فى حال تأكدها من إبرام اتفاقيات أو أي تلاعب آخر من شأنه أن يؤثر على السعر أو نزاهة وشفافية عملية البيع، وتتكون تلك اللجنة من الجهة الحكومية التى يتبعها الأصل ونواب من البرلمان بصفتهم ممثلين عن الشعب والمجلس المحلي ونقابة العمال ومنظمات المجتمع المدنى وجهاز حماية المنافسة.

مقترحات لنجاح خصخصة صناعة السينما

من اجل ان يحقق برامج الخصخصة النجاح في تحقيق اهدافه المنشودة يجب أن تتوافر عوامل جمة لتحقيق ذلك

- توفر الارادة السياسية للحكومة والدعم السياسي لعملية الخصخصة، وذلك من خلال النقاش المجتمعى التى يجب أن تتبناه الدولة لطرح البرنامج وتوضيح آلياتة وطرق المراقبة عليه، وتوضيح العائد الذى سوف يعود على الفرد والدولة من خلال الخصخصة، وعلى الدولة التعاون مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى، ليكونوا شركاء لها فى نشر الوعى المجتمعى حول برنامج الخصخصة.

- توفير إطار تشريعى يسهل من خلاله عملية تنفيذ البرنامج والرقابة عليه، مع العمل على فتح القطاعات التى كانت مغلقة امام القطاع الخاص، والعمل على انهاء احتكار القطاع العام، وعلى سبيل المثال وليس الحصر قطاع الإذاعة.

- وضع برنامج عام للإصلاح الإقتصادى على أن يكون برنامج الخصخصة جزئًا منه، فالخصخصة ليست الغاية بل وسيلة لبلوغ سوق حر، من خلال حزمة من الإصلاحات التشريعية فعلى سبيل المثال وليس الحصر قوانين تضمن المنافسة وتزيل قيود الدخول والخروج من السوق وتحمى الملكية بشقيها الفردية والفكرية.

- ولضمان تحقيق المنافع المالية من عملية الخصخصة ينبغي توجيه العوائد المالية من البرنامج نحو تسديد الدين العام والذي سوف يساعد على تخفيض موازنة السنوات اللاحقة بمقدار التوفير في فوائد الدين العام.

9 «دورالخصخصة فى تحسين الأداء الإقتصادي» ورقة بحثية مقدمة من المركز المصرى لدراسات السياسات العامة

الخاتمة

إن نجاح خصخصة دور العرض محل البحث، يعد بثابة بداية لخصخصة مثل تلك الشركات قليلة العمالة والإنتاجية، بنفس وسيلة البيع مما يؤدى الى تقليص مساحة الاقتصاد التابع للدولة، وزيادة مساحة الملكية الفردية الخاضعة لنظام السوق، ولا تعني سياسة الخصخصة إلغاء دور الدولة بل إعادة هيكلة هذا الدور ليكون أكثر قدرة على تحقيق الوظيفة الاقتصادية والإجتماعية المنوطة به، وذلك من خلال وظيفة المراقبة والإشراف على نظام السوق من خلال حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية. وأيضًا يتوقف نجاح البرنامج على أسلوب تنفيذه، والإرادة السياسية للحكومة، ومدى التقبل المجتمعى لفكرة الخصخصة، وامكانية تهيئة البيئة المناسبة لإنجاح العملية مثل تيسير عملية الدخول والخروج من السوق وتنقل رؤوس الأموال، وشروط المنافسة والإطار القانوني المناسب لضمانها وتوفير شروط النزاهة والشفافية والرقابة والمساءلة فى تطبيق برنامج الخصخصة.

التوصيات

- طرح دور العرض والأرض الزراعية محل البحث، للبيع للقطاع الخاص
- الألتزام بطريقة البيع المحدده فى البحث لتلك المنشآت
- وضع شرط يضمن عدم التصرف فى تلك الملكية إلا لصناعة السينما، أو أن تكون هناك جزء من الأصل لصناعة السينما
- تعديل قانون الخصخصة رقم 203 لسنة 1991، وسوف يصدر المركز المصرى لدراسات السياسات العامة مشروع قانون للخصخصة
- السماح للمجتمع المدنى بالمشاركة فى جميع خطوات وإجراءات البيع كمراقب لضمان الشفافية
- الإلتزام باللجان المعدة فى البحث "التسعير والمراقبة"
- يتم إذاعة عملية البيع من خلال البث المباشر على التلفزيون المصرى